دور المؤسسات المالية العالمية في العراق

The Role of International Financial Institutions in Iraq

د. عبد الرزاق حمزة عبدالله

Dr. Abdulrazzaq H. Abdullah

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Center of Strategic and International Studies – University of Baghdad

abdulrazzaq.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/٤ تاريخ القبول:٢٠٢٥/٤/٦

تاريخ النشر: ٢٠٢٥ /٧/٣٠

الملخص

شهد العراق بعد ٢٠٠٣ اهتماما كبيرا من المؤسسات المالية العالمية وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف اصلاح اقتصاده المتهالك نتيجة الحروب والحصار وتحويله من اقتصاد مركزي شمولي الى اقتصاد السوق الحرة وكان للمؤسسات المالية العالمية تأثير على السياسات الاقتصادية في العراق من خلال الشروط التي تتضمنها القروض والمنح التي قدمت الى العراق ولا سيما بعد ٢٠١٤ اثر احتلال عصابات داعش الاجرامية لمساحات واسعة من ارض العراق وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط بصورة كبيرة الامر الذي اضطر العراق لطلب المعونة من المؤسسات المالية العالمية .

الكلمات الافتتاحية : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، المؤسسات المالية العالمية.

Abstract

Iraq witnessed after ٢٠٠٣ a great interest by International Financial Institutions especially from International Monetary Fund (IMF) and World Bank (WB) in Trying to Fix its Bad Economy as a Result of Wars and Embargo and try to Change it from Centralized Economy to Free Market Economy, The International Financial Institutions had a Great Impact on Iraqi Economic Policies through the Conditions That Accompanied with Grants and Loans Made to Iraq especially after ٢٠١٤ which witnessed the occupation of Criminal Gangs of Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) to a Large Areas of Iraq Accompanied with Collapse of Oil Prices which Forced Iraq to Ask for Help of International Financial Institutions.

Opening Words: International Monterey Fund, World Bank , International Financial Institutions

المقدمة

يعد إقامة علاقات متكافئة ووثيقة مع المؤسسات المالية العالمية امرا ضروريا وبالذات في حالة العراق اذ انها تمثل حلقة مهمة في سلسلة عودة العراق الى المجتمع الدولي ولا سيما بعد ٢٠٠٣ ، اذ كان العراق قبلها يعيش في حالة من العزلة نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد غزو النظام البائد للكويت في ١٩٩٠ ، وكان

للجانب الاقتصادي النصيب الأكبر من اهتمام المجتمع الدولي به لما يتمتع به العراق من ثروة طبيعية هائلة متمثلة بالنفط والغاز ، وجه الاهتمام الدولي لتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد مركزي شمولي الى اقتصاد السوق الحرة وما يمثله ذلك من انفتاح السوق العراقية امام السلع والبضائع الأجنبية المختلفة وانعكاساتها السلبية على الصناعة المحلية ، للأسف الشديد لم تتمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من التعامل بجدية مع متطلبات المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الشفافية والقضاء على الفساد المالي والإداري الذي انتشر كالهشيم في النار في الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ بسبب غياب المحاسبة والفساد السياسي والذي كان السبب الرئيس في تمكن عصابات داعش من احتلال مساحات شاسعة من العراق ، تمثلت عملية الإصلاح في التثبيت الاقتصادي وفق برامج صندوق النقد الدولي التي تكون في العادة قصيرة الاجل ، او التعديل الهيكلي للاقتصاد العراقي على وفق برامج البنك الدولي طويلة الاجل .

أهداف البحث

أولا) إيجاد الحلول الناجعة في عدم هدر الموارد الاقتصادية الوطنية وحمايتها من الضياع وبقاء الاقتصاد الكلي في حالة توازن دائم.

ثانيا) الإفادة من برامج المساعدات المختلفة المقدمة من المؤسسات المالية العالمية في دعم وتنويع مختلف الأنشطة الاقتصادية ، الامر الذي يؤدي في المحصلة النهائية الى زيادة النمو الاقتصادي للعراق.

أسئلة البحث

أولا) ماهي الأهداف الاستراتيجية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ؟

ثانيا) ماهي وسائل النفوذ الأمريكي على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ؟

ثالثا) هل نجح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأقل تطورا للقضاء على الفقر وتحقيق التطور الاقتصادي ؟

رابعا) ما هو تأثير برامج التعديل الهيكلية التي يطالب بها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية على المستوى المعاشي فيها ؟

فرضية البحث

تركز فرضية البحث على ان المهمة الرئيسة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو ربط دول العالم بقوة الى اقتصاد العالم الرأسمالي الذي تهيمن عليه الدول الغربية .

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من الاعتبارات التالية:

أولا) ماهي المؤسسات المالية العالمية ؟

ثانيا) ماهي دوافع المؤسسات المالية العالمية تجاه العراق ؟

ثالثا) ما السلوك المتبع من الحكومة العراقية في تعاملها مع المؤسسات المالية العالمية ؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في سبر غور عمل المؤسسات المالية العالمية في العراق وبالذات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبيان دورها في دعم الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل للتخلص من الاقتصاد احادي الجانب والجوانب السلبية له على الاقتصاد العراقي وبالتالي على رفاهية ومستوى معيشة المجتمع العراقي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين ، تطرق الأول الى المؤسسات المالية الدولية وتضمن مطلبين ، تناول الأول التأسيس والمفهوم ، وعالج الثاني تاريخ العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية العالمية ، وتعامل المبحث الثاني مع تطور العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية العالمية بعد ٢٠٠٣ وتضمن مطلبين ، بين الأول التعاون بين العراق والمؤسسات المالية العالمية قبل ٢٠١٤ ، وتناول الثاني التعاون بين العراق والمؤسسات المالية العالمية بعد ٢٠١٤ .

المبحث الاول

المؤسسات المالية العالمية

المطلب الاول

التأسيس والمفهوم

مع انتهاء الاستعمار التقليدي المباشر لم تنتهي حاجة الدول المستعمرة السابقة للمستعمرات ، لذا كان من الضروري إيجاد وسائل وطرق جديدة يمكنها ان تحقق الأهداف القديمة للإمبريالية ، وفي الوقت نفسه تناسب العهد الجديد للاستقلال وبعبارة أخرى كان من الضروري إيجاد سياسة جديدة تحافظ على السيطرة والهيمنة للشمال على الجنوب ، وتمثلت الأداة الجديدة بالاقتصاد من خلال ربط اقتصاديات الدول المستقلة حديثا باقتصاديات الدول الامبريالية التي تأثرت اقتصاداتها بالأحداث الكبيرة في النصف الأول من القرن العشرين والتي تمثلت بالحرب العالمية الأولى والكساد الكبير(١٩٢٩ – ١٩٣٣) الذي ضرب اقتصاديات الدول الغربية ثم الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) . (١)

اضطرت الدول الغربية الى كسر قواعد نظام الصرف المعتمد على الذهب والذي كان معتمدا في النظام العالمي لتنظيم القضايا النقدية (٢) ، وبدأت الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بالتخطيط للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والهدف الظاهري هو وضع نظام اقتصادي عالمي يتجنب تكرار الممارسات التجارية لفترة الحرب .(٣)

ومن اجل تحقيق هذا الهدف اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في بلدة بريتون وودز في ولاية نيوهمبشاير في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٤٤ وتقرر فيه الاتي:

أولا) تثبيت سعر اونصة الذهب ب ٣٥ دولار امريكي .

ثانيا) السماح لاي دولة عضو بان تعمل على تغيير صرف عملتها بنسبة لا تتجاوز ١% .

ثالثا)انبثاق المؤسسات المالية العالمية وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

رابعا) توفير الية لعمل النظام النقدي الجديد .

خامسا) إيجاد وسائل للعمل بذلك النظام عن طريق تسوية المبادلات الدولية كاالعملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة وغيرها من الاشكال المقبولة على النطاق الدولي . (٤)

ما يهمنا في هذا الصدد هما صندوق النقد الدولي أو (International Monterey Fund – IMF–) و البنك الدولي أو (World Bank – WB–) وهناك فرق في الأهداف التي تأسست من أجلها كل من المؤسستين ، أدت الولايات المتحدة الامريكية دورا فاعلا في وضع قوانين وقواعد العمل لكل من المؤسستين وذلك كونها

المساهم الأكبر في رأس مال المؤسستين بالإضافة الى انها الدولة الأولى على مستوى العالم اقتصاديا وعسكريا ، والنتيجة هو مؤسستين قويتين ذات طابع امريكي .(٥)

صندوق النقد الدولي

ان عمل صندوق النقد الدولي ليس انمائي مثل البنك الدولي وانما اقتصادي نقدي لتقديم المعونة المالية لمن يرى ان سياسة تلك المؤسسة مناسبة له وكذلك يركز الصندوق في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو في كيفية تحسين سياسته الاقتصادية (٦) ، ويمكن القول ان صندوق النقد الدولي يعد بنكا مركزيا او اتحاد للبنوك المركزية ويتجسد عمله في تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ووصل عدد اعضاءه في عام ٢٠٢٣ الى ١٩٠ دولة .(٧)

ويمكن اجمال اهداف الصندوق بالتالي :

أولا) العمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي .

ثانيا) تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة العالمية.

رابعا) اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.

خامسا) دعم الثقة بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة حال طلب احد الأعضاء ذلك .(٨)

البنك الدولي

هو المؤسسة الإنمائية الرئيسة في العالم واكبر مصدر تمويل في العالم ومركزه في واشنطن، العاصمة الامريكية ووصل عدد اعضاءه الى ١٨٩ دولة في العام ٢٠٢٣ (٩) ، ويضم البنك الدولي خمسة مؤسسات هي :

أولا) البنك الدولي للإنشاء والتعمير يتمثل دوره في اقراض حكومات البلدان المنخفضة الدخل ومتوسطة الدخل التي لديها أهلية ائتمانية.

ثانيا) المركز الدولي لتسوية المنازعات في مجال الاستثمار، تقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكم في منازعات الاستثمار.

ثالثا) مؤسسة التمويل الدولية التي تقدم قروض ومساهمات في اسهم رأس المال وخدمات استشارية لتحفيز الاستثمارات .(١٠)

رابعا) المؤسسة الدولية للتنمية وهي مؤسسة تقدم قروضا دون فوائد ومنحا لبلدان يكون الفقر فيها تحت الصفر.

خامسا) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وهي الوكالة التي تعمل على تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة وتعزيز أدوات الائتمان للمستثمرين فضلا عن التأمينات ضد المخاطر السياسية .(١١)

هناك رأيين متضاربين ولسنوات طويلة حول دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبارهما المؤسسات الرئيسة للنظام العالمي الجديد ، الأول يتبناه الكثير من الاكاديميين ورجال الدولة وقادة البلدان الأقل تقدما وبالذات الذين يدعون الى نظرية الاستقلال فهم يجادلون بان الدول الأقل تقدما هي دول غنية ونامية من خلال اندماجها بالنظام العالمي وان كل من المؤسستين هما أدوات للدول الامبريالية لان من اسسهما يحاولون الإبقاء على الدول المستقلة حديثا ان تبقى فقيرة ، والرأي الثاني أو المعاكس الذي يتبناه العديد من الاكاديميين الغربيين والمؤيدين لاقتصاد السوق الحرة يعارضون الرأي السابق ويعتقدون بعدم وجود صلة بين تدهور الوضع الاقتصادي للدول النامية ودور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمؤسسات دولية مالية .(١٢)

المطلب الثاني

تاريخ العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية العالمية

تم تأسيس النظام النقدي في العراق في نيسان ١٩٣٢ من قبل سلطات الانتداب البريطاني لإصدار العملة العراقية الرسمية وهي الدينار العراقي وكان يساوي من حيث القيمة يساوي (١ دينار = ١ باوند بريطاني) ، واستبدلت الحكومة العراقية في عام ١٩٤٩ مجلس العملة بالبنك الوطني العراقي الذي اصبح منذ ١٩٥٦ يسمى رسميا بالبنك المركزي العراقي . (١٣)

رسميا ازدادت قيمة الدينار العراقي في حكم نظام البعث البائد ووصل الى اكثر من ٣ دولار في سنة ١٩٨٢ ، ولكن في السوق السوداء في نفس السنة كان الدولار الواحد = أربعة دنانير عراقية . (١٤)

كان العراق عضوا فعالا في المؤسسات المالية العالمية قبل سنة ٢٠٠٣ وكان اخر تواصل بينهم في العام ١٩٨٣ أي اخر مشاورات اجراها الصندوق مع العراق وذلك لان العراق ما يزال عضوا مؤسسا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . (١٥)

يعد قرار مجلس الامن (١٤٨٣) في مايس من سنة ٢٠٠٣ منطلقا لإعادة علاقة العراق بالمؤسسات المالية العالمية والتي أثمرت عن اتفاقية نادي باريس (١٦) في شهر ١١ من سنة ٢٠٠٣ والتي أدى فيها صندوق النقد الدولي دورا بارزا في خصم مديونية العراق الخارجية التي زادت عن ١٢٠ مليار دولار(١٧)، وأيضا منح العراق قرضا وفقا لاتفاقية بلدان ما بعد الصراعات وإقناع صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء في نادي باريس بأن العراق يعد من الدول ذات الدخل المتوسط وذلك يقع ضمن بلدان خارجة من الصراعات وان وضعه الاقتصادي يقتضي خصم مالا يقل عن ٨٠% من اجمالي الديون

، كذلك تقديم جداول التحليلين المالي والاقتصادي واللذان يقدمها الصندوق عن الاقتصاد العراقي الى دول نادي باريس والتي سميت بتحليل تحمل الدين والتي أظهرت ضعف الاقتصاد العراقي عن تسديد الدين ، الا اذا تم إعادة جدولة ديونه بنسبة ٨٠% حتى العام ٢٠٢٨ .(١٨)

يمكن وصف حالة العراق بعد سقوط نظام البعث البائد بانه اكثر شبها بحالة اوربا الشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة منه الى الشبه بحالة اوربا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها بدمار هائل في مصانعها وأنظمة النقل ووصلت الحالة الإنسانية الى حد المجاعة في بعض المناطق وملايين اللاجئين بينما خرجت اوربا الشرقية من الحرب الباردة سليمة تقريبا رغم تخلف بنيتها التحتية ومعدل دخل منخفض للسكان (١٩)، وقد اشارت دراسة قدمتها اللجنة الاقتصادية المشتركة في أيار في الكونغرس الامريكي٢٠٠٣ أي بعد شهر واحد من احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق ، اشارت الى رغبة الولايات المتحدة باعتبارها المساهم الأكبر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أداء دور اكبر لهاتين المؤسستين لإعادة اعمار العراق بعد ٢٠٠٣ وعدم تكرار الأخطاء السابقة التي مرت بهاتين المؤسستين في تجارب سابقة (٢٠).

خرج العراق من حرب ٢٠٠٣ مع بنية تحتية متهرئة والعملة العراقية الدينار كان في وضع التعويم الفعلي (٢١)، كان التفاؤل موجودا بسبب غنى العراق بالموارد الطبيعية (٢٢) وبالذات النفط على الرغم من الاعتراف بان الامر لن يكون سهلا (٢٣) ، ذلك ان معظم الدول الغنية بأحد المصادر الطبيعية كالنفط تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي ومخرجات اقتصادية أسوأ من البلدان التي لديها مصادر طبيعية أقل ويمكن ان يحدث ذلك لأسباب كثيرة ، أهمها:

أولا) الاعتماد الكبير على عائدات النفط لهذه البلدان يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

ثانيا) فشل الكثير من الدول الغنية بالنفط (٢٤) لتنويع اقتصادها بسبب ظاهرة " المرض الهولندي" وهو وضع ينتج عن الزيادة الكبيرة في صادرات النفط الامر الذي يزيد من قيمة عملة البلد وبالتالي تؤثر سلبا على القدرة التنافسية لقطاعي الزراعة والصناعة للمنافسة في الأسواق العالمية .

ثالثا) تؤدي عائدات النفط الكبيرة الى زيادة الفساد المالي والإداري بسبب ضعف المؤسسات والافتقار الى المحاسبة والمراقبة ، بالمقابل فان ضعف المؤسسات والمراقبة تتجذر في حقيقة ان المواطنين يدفعون القليل أو لا يدفعون ضرائب وهذا بدوره يؤدي الى قلة المحاسبة والى قلة اهتمام الرأي العام بقضية الانفاق العام .

رابعا) تؤدي موارد النفط غالبا الى نشوء صراعات داخل المجتمع لان المكونات والمجموعات المختلفة تقاتل للحصول على حصتها وهذا يمكن ان يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي .(٢٥)

المبحث الثاني

تطور العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية العالمية بعد ٢٠٠٣

المطلب الأول

التعاون بين العراق والمؤسسات المالية العالمية قبل ٢٠١٤

أصبحت المنظمات الدولية احد الاعمدة المساهمة في الحركة العالمية فهي تسعى الى تطوير الحياة في المجالات المتعددة عن طريق نشر الأفكار والمبادئ (٢٦)، مع

ان اتباع المدرسة الواقعية يعتقدون بقوة ان الدول هي الفاعل الرئيس الوحيد في العلاقات الدولية وان دور المنظمات الدولية محدود النطاق بالرغم من دورها الفعال في المحافل الدولية .(٢٧)

بدأ العمل بعد سقوط نظام البعث في ٢٠٠٣ لمعالجة الديون الخارجية للعراق (٢٨)، وقام صندوق النقد الدولي بمتابعة هذه المهمة وتم الاتفاق مع الدول المنضمة في نادي باريس لأسقاط ٨٠% من الديون المترتبة على العراق وذلك في تشرين الثاني ٢٠٠٤ وعلى ثلاثة مراحل بشرط ايفاء العراق بالتزاماته في اطار الترتيبات المؤقتة المبرمة مع صندوق النقد الدولي المتعلقة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية في العراق (٢٩).

كما تم تأسيس صندوق التنمية العراقي الذي اصبح بمثابة الوعاء الأساسي الذي تتجمع فيه عوائد الصادرات النفطية وكذلك المبالغ المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء (٣٠) ،فضلا عن الأموال العراقية في بعض البلدان العربية والأجنبية والارصدة المجمدة سابقا في المصارف الخارجية وذلك بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ سنة ٢٠٠٣ الذي استحدث الصندوق ووضعه تحت سلطة الاحتلال ، استمر هذا الصندوق في العمل بعد حل السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ على ان تنتقل سلطاته الى الحكومات العراقية المتعاقبة ، وتتلخص مهامه في تأمين استخدام أموال صندوق التنمية بصورة شفافة لمصلحة الشعب العراقي ، ويضم في عضويته ممثلين عن الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحكومة العراقية .(٣١)

يمكن القول ان تدخل عمل صندوق النقد الدولي هو بهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات وهيكل جهاز الإنتاج ، الامر الذي ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي

للعراق ، وان اتخاذ العراق للنهج الإصلاحي بعد العام ٢٠٠٣ كان بتوجيه ودعم من المؤسسات المالية العالمية لإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية فمثلا صندوق النقد الدولي يهدف الى التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي ذو المدة القصيرة من (١٣ – ١٨) شهرا ، اما البنك الدولي فتهدف برامج قروضه الى دعم القطاعات التنموية على المدى الطويل .(٣٢)

دعمت المؤسسات المالية الدولية على مر السنين وبصورة متكررة الرغبة في انفتاح اكبر على التجارة الدولية وإلغاء الحصص التجارية والرغبة في رسوم منخفضة وموحدة الى حد الصفر ودعم دخول العراق في منظمة التجارة الدولية (٣٣) ،والذي بدوره سيدعم النمو الاقتصادي ويلغي الاحتكارات التجارية الأجنبية (٣٤)، وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي والاستفادة من الثروات المتاحة واستخدامها بصورة صحيحة اذ تدفع عجلة الاقتصاد قدما .(٣٥)

أضطر العراق بعد العام ٢٠٠٣ الى الاخذ بوجهة نظر صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بسياسته المالية (٣٦) ، والنقدية (٣٧) ، لمواجهة التحديات الاقتصادية التي واجهها (٣٨) . لا سيما بعد الانفتاح الاقتصادي وتعرض الأسواق العراقية الى سياسة الإغراق من المنتجات الأجنبية وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسته . (٣٩)

وقد أشار البنك الدولي في تقريره المعنون " نحو بيئة استثمارية افضل للجميع" الذي صدر سنة ٢٠٠٥ الى جملة من المعوقات والمشاكل التي تعيق الاستثمار في الدول النامية ومنها العراق وهي :

أولا) غموض السياسات الحكومية ذات الصلة بالاستثمار والإنتاج .

ثانيا) عدم استقرار الاقتصاد الكلي ، أي عدم وجود ظروف اقتصادية مستقرة في البلد المستهدف بالاستثمار.

ثالثا) عشوائية اللوائح التنظيمية وتعقد البيئة الإجرائية .

رابعا) ضعف حماية حقوق الملكية الخاصة سواء تعلق الامر بالسلطة القضائية أو السلطة التنفيذية .

خامسا) ضعف مستوى أداء الخدمات العامة والمرافق الأساسية اللازمة لخلق بيئة استثمارية ملائمة .

سادسا) الفساد والرشاوى يعدان من اهم العناصر المعيقة للاستثمار.

سابعا) تفشي العوائق الحكومية امام المنافسة مما يؤدي الى اضعاف حوافز الشركات للاستثمار والتوسع والابتكار وخلق مزيد من الفرص .(٤٠)

تأثر العراق بالأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ حاله حال بقية دول العالم بالأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ ولكن طبعا لم يتأثر بشدة كما تأثرت الولايات المتحدة الامريكية مثلا التي أعلنت كبريات الشركات الامريكية فيها افلاسها مثل شركة جنرال موتورز الامريكية العملاقة التي طلبت من الحكومة الفدرالية في واشنطن حمايتها من الدائنين . (٤١)

شهد العراق للفترة المحصورة بين (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) نمو اقتصادي سريع نتيجة ارتفاع عائدات النفط واستعادة السلم الأهلي في كثير من مناطق العراق مع ذلك فان ٢٠% من أبناء الشعب العراقي لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر واشخاص اكثر يواجهون عدم الوصول الى الخدمات الأساسية والحصول على فرص عمل إنتاجية

ويفترض التقرير ان التحديات الأساسية للتطور خلال فترة اعداد التقرير لم يتم التصدي لها ومعالجتها مثل إقامة حكم القانون والحكم العادل والاستثمار في التعليم والنظام الصحي والبنية التحتية الأساسية وتنويع الاقتصاد عبر تمكين القطاع الخاص بالنمو وإيجاد فرص العمل ، بدلا عن ذلك وفق ما اشار التقرير يتم إعادة توزيع عائدات النفط من خلال المزيد من التعيينات في القطاع العام ، يوصي التقرير باتخاذ العديد من القرارات السياسية والتي هي ضرورية لبناء اقتصاد ومجتمع يتماشى مع تطلعات الشعب العراقي نحو المستقبل . (٤٢)

وفي تقرير أخر أشار البنك الدولي الى خطة التنمية التي قدمتها الحكومة العراقية (٢٠١٠ – ٢٠١٤) وذلك من أجل وضع أطار للتنمية المستدامة في البلد وتم استكمال هذه الاستراتيجية باستراتيجية تقليص الفقر التي قدمت في كانون الثاني ٢٠٠٩ والتي تم تطويرها بدعم البنك الدولي وتستهدف خطة التنمية الى تحقيق نسبة نمو سنوي لا تقل عن ٩% وإيجاد من ٣ – ٤ مليون فرصة عمل وتهدف الخطة الى تخفيض نسبة الفقر بحدود ٣٠% عن مستويات ٢٠٠٧ من خلال التركيز على وضع خطة تنمية شاملة والتي مثلت نقطة تحول مهمة في انخراط البنك الدولي في العراق عبر دعم الجهود الحكومية في الانفتاح بشكل كبير على القطاع الخاص العراقي وتنمية نشاط مختلف القطاعات الإنتاجية لتقليل اعتماد العراق على عائدات النفط . (٤٣)

ووفقا للخبراء تم انفاق اكثر من ٢٢٠ مليار دولار لاعادة اعمار العراق للفترة بين (٢٠٠٣ – ٢٠١٤) ومع ذلك لم ينعكس ذلك بصورة ملموسة على الأرض لمعوقات كثيرة ، منها الوضع الأمني المتدهور الذي دفع بمؤسسات دولية كثيرة الى خارج العراق وبالتالي تعثر جهود الاعمار وكذلك المحاصصة الطائفية في المناصب الحكومية التي

جعلت اشخاص لا يتمتعون بالكفاءة في مناصب مسؤولة وأيضا الافة الأخطر المتمثلة بالفساد المالي والإداري . (٤٤)

وقد أوضح البنك الدولي في تقرير صدر له ان إعادة تقييم النفقات العامة للدولة العراقية هو احد أنواع المساعدة التي يقدمها البنك الدولي للحكومة العراقية لتحسين إدارة سياسة الانفاق العام مشيرا الى مواضع الخلل ، ومن الناحية الكلية أشار التقرير ان ثلث الموازنة العامة للدولة وهي في ارتفاع مستمر هو على الرواتب الخاصة بالقطاع العام و ٤٠% منها تذهب الى المؤسسات الأمنية العراقية، الامر الذي شجع على زيادة البطالة المقنعة والموظفين الفضائيين وان نظام الرعاية الاجتماعية قد توسع كثيرا ليشمل الكثير من غير المستحقين وليس له هدف او معنى . (٤٥)

مضيفا ان الانفاق الضخم على مجالات الامن والإدارة في الموازنة العامة للدولة قابله اهمال لبعض القطاعات الحيوية ولا سيما الصحة والسكن خصوصا بعد احداث الحرب التي عاشها العراق ، واكد البنك الدولي في تقريره ان العراق لا يفتقد الى الخطط الاستراتيجية بضمنها خطة التنمية الوطنية واستراتيجية خفض الفقر وهناك الكثير من التقارير من الشركاء الخارجيين للعراق التي توفر الدليل الى صناع القرار السياسي العراقي ، مع ذلك هناك فجوة كبيرة بين الواقع النظري والتطبيقي لخطة التنمية الوطنية واستراتيجية خفض الفقر ولا سيما فيما يخص القطاع الخاص فكلا الخطتين ليس لهما تركيز واضح على كفاءة الانفاق . (٤٦)

يتضح مما سبق ان العراق عانى من تداعيات سلبية اثر الاحتلال الأجنبي في مختلف الجوانب لا سيما الاقتصادية منها ، اذ تم تدمير معظم الجوانب الخدمية والإنتاجية لا سيما في القطاع العام المملوك للدولة وعلى الرغم من المساعي الحثيثة والبرامج الطموحة التي وضعت من قبل الحكومات المتعاقبة على العراق ، لم يشهد

الاقتصاد العراقي سوى نموا بطيئا ، اما بسبب سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو عدم النزاهة بتطبيق تلك البرامج بالشكل الصحيح .

المطلب الثاني

التعاون بين العراق والمؤسسات المالية العالمية بعد ٢٠١٤

كانت سنة ٢٠١٤ سنة صعبة على العراق من النواحي الاقتصادية والأمنية ، فمن جهة شهدت أسعار النفط انخفاضا كبيرا نتيجة حرب الأسعار بين السعودية وروسيا الاتحادية والذي تسبب بزيادة المعروض وبالتالي انخفاض الأسعار ومن جهة ثانية استغلت جماعة إرهابية (٤٧) عرفت لاحقا بداعش ، الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق والفساد المالي والإداري في الرتب العليا والدنيا للقوى الأمنية الماسكة للمحافظات الشمالية إضافة الى عدم استقرار الوضع السياسي ، أدت هذه العوامل الى احتلال ثلث مساحة العراق من قبل هذه الجماعة الإرهابية وبالتالي تأثر العراق اقتصاديا نتيجة اضطرار الحكومة الى زيادة الانفاق العسكري بنسبة ٢٠% في مقابل خفض الانفاق على الخطة الاستثمارية وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي للمجتمع العراقي . (٤٨)

كان لجوء العراق لطلب قرض من المؤسسات المالية العالمية امرا حتميا ، لذا طلب العراق مساعدة صندوق النقد الدولي الذي اكدت بعثته على ضرورة تنشيط ودعم القطاع الخاص العراقي كونه الاكفأ في إدارة الشأن الاقتصادي للعراق ، أكدت بعثة الصندوق كذلك على ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار القطاع المالي وإنتاج النفط وإعادة هيكلة القطاعات المملوكة للدولة عن طريق الاستثمار الائتماني مع برامج صندوق النقد الدولي ، اذ ربط القرض بعدة شروط من أهمها الاتي :

أولا) الحد من الانفاق غير المسوغ أي تخفيض النفقات في الموازنة العامة للدولة .

ثانيا) تسوية مستحقات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق وعدم تراكمها .

ثالثا) إعادة التأهيل وإعادة هيكلة الشركات العامة.

رابعا) تفعيل ضريبة الدخل عن طريق اخضاع رواتب ومخصصات كبار موظفي الدولة والدرجات الوظيفية العليا.

خامسا) رفع كفاءة الأجهزة المالية والرقابية في العراق. (٤٩)

كما كان للبنك الدولي لاعادة الاعمار دورا في مساعدة العراق لا سيما انه مختص بالقضايا التنموية والمساعدة في إعادة البنى التحتية للدول في حال طلبهم المساعدة ، اذ تعمل المؤسسات المالية الدولية على خصخصة القطاع الحكومي لان لها دورا كبيرا في انقضاء الدين اذا ما عملت المؤسسات بالشكل الإيجابي لمنفعة العراق ، لذلك يؤدي سوء إدارة المؤسسات الممولة في العراق في الكثير من الاحيان الى تراكم الدين العام وان الخصخصة يمكنها ان تحل ذلك . (٥٠)

عانى العراق في العام ٢٠١٦ من عجز في الموازنة وصل الى ٢١ مليار دولار ، لذلك اضطرت الحكومة الى إيقاف العمل ب ٩ الاف مشروع استثماري بسبب الهدر الكبير في الأموال والفساد المالي والإداري وتهريب الأموال الى الدول المجاورة . (٥١)

ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق بعد عام ٢٠١٤ ، زادت مساعدات المؤسسات المالية العالمية للعراق ، اذ اكد رئيس البنك الدولي ان الأخير زاد مساعداته المالية للعراق من ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤ الى قرابة ٥ مليار دولار حتى ١٤ شباط ٢٠١٨ ، وتنوعت هذه المساعدات لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية (٥٢) ، واعطيت فترة تسديد بين ٤ و ١٤ سنة ، على سبيل المثال كان القرض الأول الذي حصل عليه العراق في العام ٢٠١٠ يبدأ تسديده بين الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ ،

والقرض الثاني في العام ٢٠١٥ ويبدأ التسديد لما بين العامين (٢٠٢١ – ٢٠٣١)، واما القرض الثالث في العام ٢٠١٦ فيبدأ تسديده لما بين العامين (٢٠٢٢ – ٢٠٣٤) وهناك فترة سماح وبسعر فائدة ٢% . (٥٣)

ساهم البنك الدولي بقروض للمناطق المحررة توزعت على قطاعات البنى التحتية للمحافظات المحررة من عصابات داعش الاجرامية لعام ٢٠١٧ ، على سبيل المثال تم إعطاء قرض لاعمار قطاع الكهرباء في محافظتي صلاح الدين وديالى ب ٧٥ مليون دولار و ١٤٠ مليون دولار لاعمار قطاع الطرق والجسور في محافظتي صلاح الدين وديالى وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى ووصل المبلغ الإجمالي للقرض الى ٦٧٥ مليون دولار . (٥٤)

وقد أشار تقرير البنك الدولي في عام ٢٠١٨ الى توقعات إيجابية بخصوص الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٩ مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وزيادة الانفاق على إعادة الاعمار ووفقا لمؤشرات البنك الدولي فان العراق مقبل على اعتماد اقتصاد السوق مدفوعا بسياسة المؤسسات المالية العالمية وجعل العراق سوقا للبضائع الاوربية . (٥٥)

جاء هذا التفاؤل بعد القرار بأنشاء الصندوق الائتماني المتعدد للمانحين للإصلاح وإعادة الاعمار في العراق وهو من مخرجات مؤتمر الكويت الدولي لاعادة الاعمار والتنمية في العراق ، اذ تم انعقاد اللجنة التنفيذية برئاسة وزير التخطيط بموجب الامر الديواني (٩١) لعام ٢٠١٨ والمتضمن تأليف اللجنة التنفيذية للتعافي وإعادة الاعمار والتنمية وتألفت اللجنة التنفيذية بناء على موافقة رئيس الوزراء د. حيدر العبادي والمكونة من عضوية كل من :

١) وزير التخطيط

٢) وزير المالية

٣) امين عام مجلس الوزراء

٤) رئيس صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية

٥) ممثل عن مكتب رئيس الوزراء

٦) ممثل عن بعثة الأمم المتحدة في العراق

٧) ممثل عن بعثة الاتحاد الأوربي في العراق

٨) ممثل عن بعثة البنك الدولي في العراق

٩) ممثل عن الجهات المانحة (بشكل دوري)

تتمثل مهمة اللجنة بالقيام بعدة أمور منها توفير منصة تنسيقية محلية ودولية، ومراقبة التقدم في المشروع ، وانسجام الموارد مع أولويات الحكومة العراقية ، ويكون عمل تلك اللجنة مسؤولة عن المحاسبة والاشراف الفاعل على الأموال المحلية والدولية (٥٦).

ولتطمين المؤسسات المالية العالمية بجدية الحكومة العراقية في الالتزام بالبرنامج المتفق عليه ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥-٢-٢٠١٩ الموافقة على الاتي :

أولا) قيام البنك الدولي بإدارة المنح المقدمة الى صندوق التعافي وإعادة اعمار العراق بشكل مشترك بين الصندوق ووزارة التخطيط .

ثانيا) ابرام مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط والبنك الدولي تتضمن ، وضع الية تسليم المنح ، وأوجه صرفها على إعطاء الأولوية الى المشاريع وإعادة البنى التحتية وأيضا صدور قرار مجلس الوزراء (٥٣) لعام ٢٠١٩ الذي ينص على تشكيل صندوق التعافي وإعادة الاعمار التابع الى بعثة الأمم المتحدة في العراق. (٥٧)

لكن هذا الامل والتفاؤل بخصوص مستقبل الاقتصاد العراقي لم يستمر طويلا اذ ضربت العراق والعالم برمته جائحة كورونا التي تسببت بشل الاقتصاد العالمي وتضررت الدول المصدرة للنفط بشدة ومنها العراق بسبب انخفاض الطلب على النفط بدرجة كبيرة جدا دفعت الرئيس الأمريكي وقتها دونالد ترامب للضغط على دول منظمة أوبك المصدرة للنفط الى خفض انتاجها الى اقل من النصف وبالتالي انخفاض حصة العراق من التصدير وبالتالي انخفاض ايراداته بشكل مضاعف بسبب انخفاض أسعار النفط بشدة وأيضا انخفاض حصته التصديرية ، وقد أشار البنك الدولي في تقريره السنوي لسنة ٢٠٢١ الى الاثار المدمرة لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والتي تمثلت ب:

١) الضغط على أنظمة الحماية الاجتماعية .

٢) تدهور أنظمة التأمين الصحي .

٣) مصاعب التعليم والتوجه للتعليم الالكتروني لمواجهة الجائحة .

٤) فقدان التجارة والسياحة .

٥) تضاؤل التحويلات المالية.

٦) تراجع نفقات رأس المال .

٧) الظروف المالية المشددة وسط تصاعد الديون وتضرر مصدروا الطاقة والسلع المصنعة بشكل خاص .(٥٨)

وبخصوص العراق ، أشار تقرير البنك الدولي الى الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط وجائحة كورونا لتضيف هموما أخرى على كاهل الاقتصاد العراقي ولتنقض عامين من التعافي المضطرد ، ودفع ذلك الحكومة لتقليص الموازنة الاستثمارية بنسبة ٨٧% وإعادة تقييم الدينار العراقي امام الدولار بتخفيض قرابة ١٩% ، الامر الذي أدى الى تعزيز إيرادات النفط ، وادراكا منها لفداحة الازمة ، وضعت الحكومة العراقية خطة اصلاح سميت بالورقة البيضاء تم من خلالها طرح مخططا جريئا لاصلاحات هيكلية سعيا الى بلوغ نمو مستدام متوسط الأمد .(٥٩)

أشارت الحكومة العراقية الى خمسة محاور يمكن اعتمادها لتطوير الاقتصاد العراقي في ورقتها البيضاء:

أولاً) دعم وتشجيع القطاع الخاص عبر تأسيس صندوق يتم دعمه عبر الوكالات الحكومية والبنوك الخاصة ، وتخصيص جزء من المنح الأجنبية لهذا الصندوق.

ثانيا) ضرورة الحصول على معلومات دقيقة حول نشاط القطاع الخاص في العراق لوضع اطار واضح لدعم نشاط القطاع الخاص في العراق .

ثالثا) يتطلب دعم تطور القطاع الخاص في العراق لرفع مساهمته في الاقتصاد العراقي تغييرا جذريا في مفهوم دور واهمية القطاع الخاص في العراق.

رابعا) إيجاد وسائل وطرق كفيلة بتقديم الدعم الى الشركات الناشئة في العراق .

خامسا) تقترح الورقة البيضاء مواصفات أساسية للتمويل يتم التحكم بها وادارتها من قبل القطاع العام مع إعطاء دور كبير للقطاع الخاص لمواجهة التحديات والعوائق التي تقف حاجزا امام القطاع الخاص .(٦٠)

رغم كل الجهود التي بذلت من الحكومات العراقية المتعاقبة والمؤسسات المالية العالمية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، يمكن القول ان هذه الجهود تعثرت لأسباب وعوامل عديدة:

أولا) الافتقاد الى الامن الذي مثل التحدي الأكبر لجهود إعادة البناء بعد ٢٠٠٣ لا سيما في سنوات العنف الطائفي الصعبة في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، كما طال العنف أيضا العاملين الأجانب في مجال المساعدات الخارجية الامر الذي رفع من كلفة الحماية الأمنية المقدمة لهم وبالتالي رفع الكلفة النهائية لجهود إعادة الاعمار ، بل وصل الامر الى الاستعانة بوكلاء من العراق لتسهيل أعمالهم بغية الوصول الى الأماكن غير الامنة مثل الانبار ونينوى .

ثانيا) بدأ نشاط إعادة الاعمار والبناء في وقت كانت جميع مؤسسات الدولة ضعيفة .

ثالثا) عدم فهم سياسات المؤسسات المالية العالمية من الجهات الحكومية العراقية بسبب قلة المهارة والقدرة للتعامل مع الإصلاحات التي لا تجد من يطبقها اما بسبب النظرة الفوقية او قلة الكفاءة .

رابعا) تدخل الدول المجاورة في الشأن الداخلي العراقي ، الامر الذي أثر سلبا على الوضع الأمني والسياسي .

خامسا) رغم الثروة النفطية والغازية الهائلة التي يتمتع بها العراق ، الا ان ازدياد الاعتماد على واردات النفط تجعل الموازنة العراقية تخضع لمخاطر التقلبات الناتجة عن التذبذب

في أسعار النفط وبالتالي التأثير بصورة مباشرة على خطط الحكومة للبناء وإعادة الاعمار . (٦١)

سادسا) أدى الفساد المالي والإداري الذي بدأ ينخر في الاقتصاد العراقي منذ حروب النظام السابق وانتشر بشكل اكبر بعد عام ٢٠٠٣ بسبب غياب المحاسبة وانتشار المحسوبية والمنسوبية ويظهر ذلك بشكل واضح في التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية (٦٢) ، التي تشير الى احتلال العراق مراكز متقدمة في الفساد المالي والإداري بين الدول الأعضاء ، الامر الذي تسبب في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية ، وزيادة البطالة ورفع معدل الفقر ما بين طبقات المجتمع ، وان سوء توزيع الموارد وتغيير مسارها عكس ما خططت له الدولة تسبب في استفادة فئة قليلة من الثروات الضخمة وهي بالاصل كانت لمشاريع لم يتم تنفيذها . (٦٣)

سابعا) عدم الاستقرار السياسي وبالتالي لا تجد المؤسسات المالية العالمية على الجانب الاخر استمرارا بالنهج الحكومي الامر الذي يحد من ثقتها بالنظام السياسي العراقي .

ثامنا) عدم القدرة على استيعاب أهداف المؤسسات المالية العالمية من جانب الحكومة العراقية ، اذ ان الهدف هو تقليص دور الحكومة الى أدنى حد ممكن وتشجيع القطاع الخاص .

تاسعا) اعتماد المؤسسات المالية العالمية سياسات موحدة تجاه بلدان العالم المختلفة ولا تأخذ بنظر الاعتبار حالة كل بلد على حدة .(٦٤)

الخاتمة

تعد القرارات الاقتصادية ، الأهم التي يتخذها الحكام ، اذ انها تجعل الدولة تتحرك بحرية في بقية الاتجاهات ومعرفة موجوداتها ومدى ارتباطها بالدول الخارجية ، لان القرارات الاقتصادية يكون لها أهمية اكثر من اتخاذ القرارات السياسية وفي الوقت نفسه تقوم المؤسسات المالية الدولية تقوم بدور مهم على الساحة الدولية ولها سياسات تمس حياة المواطن العادي اخذين بنظر الاعتبار انها ليست بتلك الصورة من السوء وانما إساءة استخدام الأموال المقدمة الى الحكومات العراقية على شكل قروض ومنح بسبب الفساد السياسي والإداري والمحسوبية والمحاصصة وسرقة المال العام ناهيك عن سوء توزيع الناتج المحلي الإجمالي للسياسات غير المفعلة مثل الضريبة والجمارك.

ان القول بان المؤسسات المالية العالمية أدت دورا سلبيا في السياسات الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة هو امر غير صحيح ذلك لأنها لم تتدخل في الإصلاح اذا لم يطلب منها ذلك وان لها طريقة بديلة عندما تحدث أي ازمة لعلاجها .

فالمؤسسات المالية العالمية تعكس أيضا السمعة الجيدة للبلد المقترض تجاه الدول المقرضة في حال التزامه بتسديد القروض وتحسين سياساتها عن طريق الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، لكن سيطرة الدول العظمى على تلك المؤسسات نتيجة امتلاكها اكبر الحصص فيها جعلتها تفقد مكانتها باعتبارها مؤسسات مستقلة .

لا يكمن الخلل في المؤسسات المالية العالمية بقدر وجوده في الدول التي تسعى للحصول على مساعدة تلك المؤسسات ومنها العراق الذي افتقر في رأي المتواضع الى رجال دولة بكل ما تعنيه هذه العبارة من معنى منذ نهاية العهد الملكي في ١٩٥٨ يضعون في اعتبارهم المصلحة العليا للبلد دون إعطاء أي اهتمام الى المناكفات الحزبية

والطائفية واتخاذ القرارات مهما كانت صعبة من الناحية الاجتماعية والسياسية طالما انها في النهاية تصب في مصلحة العراق.

الاستنتاجات

أولا) أنشأت المؤسسات المالية العالمية في بادئ الامر لإنقاذ اوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن سرعان ما توجهت نحو البلدان النامية التي أصبحت اكثر البلدان التي تقترض من المؤسسات المالية العالمية ومنها العراق اذ ان القروض قصيرة الاجل تجعل إمكانية تسديدها بسرعة تعكس الالتزام والوضع المالي القوي للدولة المقترضة.

ثانيا) لا يقتصر عمل المؤسسات المالية العالمية على تقديم القروض فقط وانما تقديم النصح والمشورة واقتراح سياسات إصلاحية واعية من اجل التأكد من إمكانية البلد المقترض على تسديد القرض .

ثالثا) أدى الفساد السياسي والإداري والمالي في العراق الى دفع الحكومات العراقية المتعاقبة باعتماد سياسات عامة معاكسة لتوصيات المؤسسات المالية العالمية والتي هي إصلاحية ولكنها في ذات الوقت تكون مؤلمة وذات اثار اجتماعية ونفسية سلبية على المجتمع ، لكن الالتزام بهذه التوصيات يكون ضروريا اذا ما اريد لعملية الإصلاح الاقتصادي والدفع قدما نحو التنمية الشاملة والمستدامة وبالتالي تحقيق الهدف الرئيس لاي حكومة راشدة وهو القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

رابعا) شجعت المؤسسات المالية العالمية الاتجاه الإداري نحو اللامركزية الإدارية في العراق بعد ٢٠٠٣ لان ذلك يدفع قدما نحو الخصخصة ولكن على المستوى المحلي اذ ان ذلك لن يجذب الانتباه او الاحتجاج كما هو الحال في الخصخصة على المستوى

الوطني وبذلك أصبحت اللامركزية الإدارية والسياسية ضمن برامج الإصلاح التي روجت لها المؤسسات المالية العالمية ودعم التوجه نحو اللامركزية مع الليبرالية الاقتصادية .

خامسا) يكمن الإصلاح في استغلال الموارد البشرية والمالية لتحقيق اكبر انجاز باقل تكلفة وهي مسؤولية الجميع وهدف الجميع وتفاديا لإشكالية الإصلاح من الضروري وضع الشخص المناسب في المكان المناسب عند تقسيم المهام الإدارية والتنفيذية وتحقيق النجاح في تطبيق برامج المؤسسات المالية العالمية .

التوصيات

أولا) ضرورة قيام الحكومات العراقية بالإصلاحات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد العراقي من اجل زيادة فاعلية القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتحقيق الهدف الاسمى لها .

ثانيا) الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق تنمية مستقرة ومتواصلة عن طريق التعاون مع الدول الاوربية والمؤسسات المالية العالمية مثل دولة رواندا التي شهدت واحدة من ابشع الحروب الاهلية التي راح ضحيتها ما يقارب (مليون نسمة) والان هي من ابرز دول القارة الافريقية اذ وصل معدل النمو الاقتصادي الى اكثر من ٧% في ٢٠١٩ .

ثالثا) اضطرت الحكومة العراقية في ٢٠١٤ تحت ضغط الانعكاسات السلبية لعصابات داعش وانخفاض أسعار النفط للجوء الى المؤسسات المالية العالمية ، الامر الذي اثر بشكل إيجابي على السياسات العامة المتبعة فيما بعد من الحكومة العراقية لتنويع مصادر دخل الموازنة العامة .

رابعا) ضرورة توجيه القروض المقدمة من المؤسسات المالية العالمية نحو الاتجاه الاستثماري لانعاش الاقتصاد العراقي بطريقة إيجابية وعدم توجيهها للاتجاه الاستهلاكي الامر الذي ينعكس سلبا وبالتالي يؤدي الى التضخم .

خامسا) ضرورة التخلص من مأزق الديون العراقية والسماح بجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم القطاع الخاص من اجل القضاء على البطالة والفقر .

سادسا) ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بكل الإجراءات الضرورية المطلوبة للقضاء على عمليات غسيل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية ، الامر الذي ينعكس إيجابا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وبالتالي على الاقتصاد العراقي .

سابعا) اعتماد سياسة ضريبية مرنة فيما يخص الكمارك بحيث تخفض على المواد الأولية والخطوط الإنتاجية التي تدخل في الصناعة المحلية ورفعها على السلع الكمالية او التي لها انتاج محلي مشابه من اجل تشجيع الصناعة المحلية .

الهوامش

١) Mohamed Bani Salamah, The World Bank and International Monetary Fund as Mechanisms of western Domination (Historical and Contemporary Analysis), The Arab Journal for Arts, Vol. ١٤, No. ٢, ٢٠١٧, PP. ٩٢٧ – ٩٢٨ .

٢) تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب لأسباب متعددة منها انهيار سوق الأسهم في ١٩٢٩ وحصول الكساد الكبير وفرض قيود على التجارة والرقابة على الصرف وأيضا سوء توزيع الرصيد الذهبي ، للمزيد ينظر: حازم البيلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (

من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة)، سلسلة عالم المعرفة ،العدد ٢٥٧ ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

٣) Salamah, Op. Cit., P. ٩٢٨ .

٤) فاطمة الزهراء خبازي ، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ٦٠ .

٥) Salamah, Op. Cit., P. ٩٢٩ .

٦) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٣٢٧ ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١١١ – ١١٣ .

٧) صندوق النقد الدولي ، التنسيق الدولي والعمل متعدد الأطراف مطلبان ضروريان لبناء مستقبل اخضر ورقي وشامل للجميع ، التقرير السنوي، مراكش ، ٢٠٢٣ ، ص ٤ .

٨) تيريزا هايتر ، امبريالية المساعدات ، ترجمة مجدي نصيف ، دار ابن رشد ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٧٩ ، ص ٣١ .

٩) سيد احمد السريتي ومحمد عزت غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٧ .

١٠) مؤسسة التمويل الدولية هي احدى الوكالات المتخصصة لدى الأمم المتحدة ، تأسست عام ١٩٥٦ ومركزها في واشنطن العاصمة ، وصل عدد أعضاءها الى ١٨٩ عضوا في عام ٢٠٢٣ تسعى الى تحقيق نتائج التنمية الإيجابية في مشروعات القطاع

الخاص التي تقوم على تمويلها في الأسواق الناشئة . للمزيد ينظر: مجموعة البنك الدولي ، سياسة مؤسسة التمويل الدولية ومعايير الأداء الخاصة باستمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية ، ٢٠٠٦ .

١١) محمد عبدالله شاهين ، دور البنك الدولي في اقتصاديات الدول العربية ، دار الجامعة للنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ٢٠١٤ ، ص ص ٩ – ١٠ .

١٢) Salamah, Op. Cit., P. ٩٢٣ .

١٣) Jim Saxton (R–NJ), Vice Chairman – Joint Economic Committee , United States Congress , May ٢٠٠٣ ,The Role of The IMF and World Bank in Reconstructing Iraq , P. ٣ .

١٤) Ibid., P. ٣ .

١٥) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥ .

١٦) نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من المسؤولين الماليين الدوليين يمثلون ١٩ دولة من أكبر اقتصادات العالم وانضمت اليها مؤخرا " إسرائيل" ليصبح عددها ٢٠ دولة، يقدم النادي خدمات مثل إعادة جدولة الديون للدول ، وغالبا ما يتم التوصية بها او تسجيلها في نادي باريس عن طريق صندوق النقد الدولي ، بعد ان فشلت الدولة في تكوين حلول لتسديد ديونها . للمزيد ينظر: : ناجي الحمداني ، صندوق النقد الدولي ودوره في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية (خصوصية ديون العراق)، دار الرواد المزدهرة، الطبعة الأولى، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٩٧ .

١٧) تختلف التقديرات حول حجم الدين الخارجي الإجمالي للعراق حتى سنة ٢٠٠٣ ، اذ يشير الخبراء الى وصوله الى ١٢٧ مليار دولار ، سواء كان لحكومات او شركات خاصة وهو مبلغ كبير اذا ما تم قياسه بالناتج المحلي السنوي للعراق في تلك الفترة والذي يتراوح بين ٢٠ – ٣٥ مليار دولار ، بالإضافة الى قرابة ٥٧ مليار دولار في صيغة تعاقدات ائتمانية وتعويضات حرب الخليج التي قدرت ب ١٩٩ مليار دولار لذا يكون المجموع الإجمالي ٣٨٣ مليار دولار .للمزيد ينظر:

Saxton, Op. Cit., P. ٤.

١٨) صالح ، المصدر السابق، ص ٣ .

١٩) Saxton, Op. Cit., P. ٥.

٢٠) Ibid., P. ١ .

٢١) Ibid., P. ١٠ .

٢٢) تمثل الموارد الطبيعية سلعا اقتصادية خاصة لأنها لم يتم انتاجها في الأصل ونتيجة لذلك فأن هذه الموارد ستدر أرباحا اقتصادية ريوعا اذا ما تمت ادارتها بالشكل السليم ويمكن ان تصبح هذه العائدات الريعية مصدرا مهما لتمويل عمليات التنمية وهذا ما نجحت في تحقيقه بوتسوانا وماليزيا. للمزيد ينظر: أين تكمن ثروة الأمم ؟ (قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات مترجمة ٢٩ ، البنك الدولي ، الطبعة الأولى، واشنطن ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦ .

٢٣) William Block, Christopher Foote and Simon Gray, The Current Economic Situation in Iraq, November ١٠, ٢٠٠٣ , P. ٤ .

٢٤) يعد النفط من اهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان في القرن العشرين ، فهو المصدر الأول والاساسي للطاقة ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر واصبح أيضا مصدرا لاستخراج مالا يقل عن احد عشر الف سلعة صناعية مختلفة في العالم كما انه لم يعد سلعة تجارية عابرة بل اصبح اهم سلعة في التجارة الدولية فهو يشكل ثمن اجمالي هذه التجارة ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده . للمزيد ينظر: حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، تقديم محمد مجذوب ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩ .

٢٥) Republic of Iraq Public Expenditure Review (Toward More Official efficient spending for better service delivery, A World Bank Study, World Bank Group, Washington , D. C., ٢٠١٤, P. ٢ .

٢٦) شاكر حمد امين ، النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية في اطار الأمم المتحدة ، دار مصر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، ٢٠٢١ ، ص ٣٠ .

٢٧) توماس فويجي ، مستقبل النظام العالمي الجديد (دور المنظمات الدولية)، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٦ .

٢٨) لم تتمكن الحكومة العراقية في فترة الازدهار الاقتصادي من احداث تحولات مؤسسية لتنشيط وتطوير القطاع الخاص ، وتطوير اقتصاد منافس ومتنوع ، الامر الذي

اضطرها للاستدانة وتضخم المديونية وبالتالي عدم القدرة على التسديد ، الامر الذي أدى الى تقليص قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية وان مشكلة القروض الخارجية تنبع من وجود افراط في الطلب الكلي عن وجود أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية وبالتالي فان القروض الخارجية لن تحل المشكلة . للمزيد ينظر: علي خالد عبدالله ومايح شبيب الشمري ، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة بين (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٣٥، ٢٠٢٠ ، ص ١٦٧ .

٢٩) مهدي الحافظ ، الان والغد في الاقتصاد والسياسة ، منشورات الجمل، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ٤٤ .

٣٠) بدأ تطبيق هذا البرنامج في كانون الأول ١٩٩٦ ، بموجبه خصصت ٧٢% من عائدات النفط المباع لشراء الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي و ٢٥% لتعويضات الحرب وأقل من ١% لتمويل برنامج الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة المحظورة وأكثر من ٢% بقليل لنفقات الأمم المتحدة ، وصل المبلغ الإجمالي لعائدات النفط الى ٦٤ مليار دولار . للمزيد ينظر:

Saxton, Op. Cit., P. ٣ .

٣١) الحافظ ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

٣٢) هناء صلاح احمد ، تحديات الإصلاح الاقتصادي في العراق (الواقع والمتطلبات) ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الاقتصادية ، شعبة السياسات العامة ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١٥ .

٣٣) منظمة التجارة الدولية هي منظمة تابعة للأمم المتحدة ، تأسست في العام ١٩٩٥ وفقا لاتفاقية مراكش وبذلك حلت محل اتفاقية الغات التي وقعت في العام ١٩٤٨ ووصل عدد أعضائها الى ١٦٤ دولة في العام ٢٠٢١ ومقرها في جنيف – سويسرا ، مهمتها تسهيل وتنظيم التجارة بين الدول ويتم وضع قواعد المنظمة من الدول المنضوية فيها من خلال جولات التفاوض ، وتعد أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم فهي تضم ١٦٤ دولة وتمثل ما يزيد عن ٩٨% من التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي . للمزيد ينظر: أحمد حسن سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها ، الجامعة المنوفية ، كلية الحقوق ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، مصر ، ٢٠٢١ ، ص ٤٠٠ .

٣٤) Saxton, Op. Cit., P. ٩ .

٣٥) مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٤ .

٣٦) يقصد بالسياسة المالية ، القرارات التي تهدف الى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة ولا يتحقق ذلك الا بواسطة قرارات مالية تتدرج ضمن الأولويات المتوفرة للمؤسسة ، وتهدف السياسة المالية الى المحافظة على تدني نسبة البطالة ومكافحة التضخم والاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي بمعنى إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية . للمزيد ينظر: سعيدة بو ردنية ، التيسير المالي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ٢ ماي ١٩٤٥ ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٦٥ ؛ محمد صالح القريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات

المالية ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، كلية إدارة الاعمال ، جامعة مؤتة ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٩ .

٣٧) تم تعريف السياسة النقدية على انها جزء من السياسة الاقتصادية والتي هي جزء من السياسة العامة للدولة وبالتالي جزء من نظام المجتمع وفلسفته ، وتؤدي السياسة النقدية دورا أساسيا في إرساء المقومات الأساسية للاقتصاد القابل للنمو والاستقرار عن طريق تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية التي تسهم بشكل أساس في تسريع النشاط الاقتصادي . للمزيد ينظر : عباس كاظم الدعمي ، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢٣ .

٣٨) عبد الرزاق ناجي الواقدي ، دور صندوق النقد الدولي في دعم الإصلاح النقدي والاقتصادي (دراسة تحليلية نقدية) ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٣٣٦ .

٣٩) يعد الإغراق أحد أشكال التمييز السعري حيث ينطوي على تقاضي أسعار مختلفة في الأسواق لنفس المنتج والاغراق ينطوي على بيع المنتج في الأسواق الخارجية بأسعار تقل كثيرا عن تكاليف الإنتاج وهي أسعار مفتعلة وتنطوي على أضرار خطيرة لهيكل الصناعة المحلية في الأسواق المستهدفة ، والاغراق عموما كسياسة قد يكون قانونيا أو غير قانوني ويعتمد ذلك على ما اذا كان من الممكن تحمله في الدولة المعنية من عدمه . للمزيد ينظر : عادل المهدي ، التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق ، الدار المصرية اللبنانية، د.ت. ، ص ص ١٨٠ – ١٨١ .

٤٠) World Bank, World Development Report (A Better Investment climate for Every One), ٢٠٠٥ .

٤١) عمر خلف فزع ، دور السياسة المالية في تفعيل القطاع الخاص ، مجلة الدراسات الاقتصادية تصدر في بيت الحكمة ، العدد ٣٩ ، بغداد ، كانون الأول ٢٠١٨ ، ص ١١١ .

٤٢) The Unfulfilled Promise of oil and Growth : Poverty, Inclusion and Welfare in Iraq, ٢٠٠٧ – ٢٠١٢, World Bank Group, Washington, ٢٠١٤ .

٤٣) أكدت استراتيجية البنك الدولي في فترة بعد سقوط نظام البعث على دعم جهود إعادة اعمار العراق وبناء مؤسسات الدولة ووضع الأسس لنمو طويل الأمد ، وتضمن برنامج البنك عملا تحليليا مهما والمساعدة الفنية والتدريب والاستثمار في قطاعات مختلفة بضمنها البنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ، تم تمويل برنامج البنك عبر صندوق تنمية العراق ب ٥٠٠ مليون دولار وأيضا ٥٠٠ مليون دولار أخرى من مؤسسة التطوير الدولية . للمزيد ينظر:

International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association , International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, Country Partnership Strategy for the Republic of Iraq, for the Period FY١٣ – FY١٦, Report No. ٧٣٢٦٥ – IQ, November ١٣, ٢٠١٢ ,PP. i –ii .

٤٤) Hideki Matsunaga, The Reconstruction of Iraq after ٢٠٠٣ (Learning from its Successes and Failures , PP. ٥٥ – ٦٠ .

٤٥) Republic of Iraq (Public Expenditure Review) – Toward more efficient spending for better service delivery , A World Bank Study, World Bank Group, Washington, D. C., ٢٠١٤, P. XIV .

٤٦) Ibid., P. XVI .

٤٧) بدأ مصطلح الإرهاب في الانتشار وبشكل كبير بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية وبدأ ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي اريد به فرض المفاهيم والقيم الغربية على بقية الدول بمختلف الوسائل والطرق ومنها الاقتصادية . للمزيد ينظر : محمد صادق الهاشمي ، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير (تداعياته ونتائجه) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٥.

٤٨) فريال مشرق عيدان ، الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٥٦ ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١٦٦.

٤٩) احمد عمر الراوي ، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد العام ٢٠١٤ ، دار الدكتور للعلوم ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ٢٠١٩ ، ص ٦١ .

٥٠) السريتي ، المصدر السابق ، ص ص ٣١٨ – ٣١٩ .

٥١) فالح الزبيدي ونسرين شرفاني ، الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي (الاثار والبدائل الأخرى)، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٢١ ، ص ٢٠ .

٥٢) Remarks by World Bank Group President Jim Yong Kim at the Kuwait International Conference for the Reconstruction of Iraq, Kuwait, February ١٤, ٢٠١٨ .

٥٣) وزارة المالية ، استراتيجية الموازنة العامة للمدى المتوسط (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) ، ص ص ٣ – ٧ .

٥٤) وزارة التخطيط العراقية – قسم الإحصاء ، قروض البنك الدولي في المناطق المحررة لعام ٢٠١٧

٥٥) البنك الدولي ، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، التقرير الاقتصادي السنوي (٢) ، ٢٠١٧ ، دائرة الإحصاء والبحوث، البنك المركزي العراقي ، دار باليت للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ٦ .

٥٦) جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ، الامر الديواني (٩١) لعام ٢٠١٨ .

٥٧) جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان، قرار مجلس الوزراء (٥٣) لعام ٢٠١٩ والصادر في ٣-٢-٢٠١٩ .

٥٨) مجموعة البنك الدولي ، التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية ، ٢٠٢١ – الارتقاء الى مستوى الحدث ، ص ٢

٥٩) Economic Monitor, Seizing the Opportunity for Reforms and Managing Volatility (IRAQ), with a Special Focus towards

Increased Economic Opportunities for Woman in IRAQ, World Bank Group, Spring ٢٠٢١, P. XV .

٦٠) Ibid., P. ٢٧ .

٦١) Hideki Matsunaya, The Reconstruction of Iraq after ٢٠٠٣ (Learning from its successes and Failures), World Bank Group, Washington, ٢٠١٩, P. ٢ .

٦٢) تأسست منظمة الشفافية الدولية في ١٩٩٣ من قبل بيتر ايجن ، وهو أحد الكوادر السابقين في البنك الدولي ، وتضم فروعا وطنية في اكثر من ٧٠ بلدا ، وان شعارها الأساسي هو " الاتحاد العالمي ضد الفساد " ومقرها في برلين وهي منظمة غير حكومية مهمتها ان تزيد من فرص ونسب مسائلة الحكومات وتقييد الفساد المحلي والدولي وهي تمثل حركة عالمية لمحاربة الفساد وتنشر تقريرها السنوي كمؤشر لادراك الفساد على المستوى الدولي . للمزيد ينظر : بيتر ايجن ، تعريف بكتاب شبكة الفساد (كيف تقوم حركة عالمية بمحاربة الفساد) ،ترجمة لؤي المدهون، دار كاسيوس ، فرانكفورت ،٢٠٠٩ ، ص ٢٦ .

٦٣) جمهورية العراق ، هيأة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، دار الكتب والوثائق ، السنة الخامسة ، العدد السابع ، بغداد، ٢٠١٤ ، ص ص ١٤٥-١٤٦.

٦٤) رشيد باني الظالمي وغسان طارق ظاهر ، إشكالية العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية (العراق انموذجا)، مجلة المثنى

للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (٥) ، العدد (١)، السماوة ، ٢٠١٥ ، ص ٩٣
.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

١) حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة)، سلسلة عالم المعرفة ،العدد ٢٥٧ ، الكويت ، ٢٠٠٠
.

٢) فاطمة الزهراء خبازي ، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠١٣ .

٣) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٣٢٧ ، ٢٠٠٦ .

٤) صندوق النقد الدولي ، التنسيق الدولي والعمل متعدد الأطراف مطلبان ضروريان لبناء مستقبل اخضر ورقي وشامل للجميع ، التقرير السنوي، مراكش ، ٢٠٢٣ .

٥) تيريزا هايتر ، امبريالية المساعدات ، ترجمة مجدي نصيف ، دار ابن رشد ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٧٩.

٦) سيد احمد السريتي ومحمد عزت غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ .

٧) مجموعة البنك الدولي ، سياسة مؤسسة التمويل الدولية ومعايير الأداء الخاصة باستمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية ، ٢٠٠٦ .

٨) محمد عبدالله شاهين ، دور البنك الدولي في اقتصاديات الدول العربية ، دار الجامعة للنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ٢٠١٤ .

٩) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ٢٠١٢.

١٠) ناجي الحمداني ، صندوق النقد الدولي ودوره في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية (خصوصية ديون العراق)، دار الرواد المزدهرة، الطبعة الأولى، بغداد ، ٢٠١٤ .

١١) أين تكمن ثروة الأمم ؟ (قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات مترجمة ٢٩ ، البنك الدولي ، الطبعة الأولى، واشنطن ، ٢٠٠٨.

١٢) حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، تقديم محمد مجذوب ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٠ .

١٣) شاكر حمد امين ، النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية في اطار الأمم المتحدة ، دار مصر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، ٢٠٢١ .

١٤) توماس فويجي ، مستقبل النظام العالمي الجديد (دور المنظمات الدولية)، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١١ .

١٥) علي خالد عبدالله ومايح شبيب الشمري ، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة بين (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٣٥، ٢٠٢٠ .

١٦) مهدي الحافظ ، الان والغد في الاقتصاد والسياسة ، منشورات الجمل، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

١٧) هناء صلاح احمد ، تحديات الإصلاح الاقتصادي في العراق (الواقع والمتطلبات) ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الاقتصادية ، شعبة السياسات العامة ، بغداد ، ٢٠١٦ .

١٨) أحمد حسن سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها ، الجامعة المنوفية ، كلية الحقوق ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، مصر ، ٢٠٢١.

١٩) مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤.

٢٠) سعيدة بو ردنية ، التيسير المالي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ٢ ماي ١٩٤٥ ، الجزائر ، ٢٠١٥ .

٢١) محمد صالح القريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، كلية إدارة الاعمال ، جامعة مؤتة ، عمان ، ٢٠٠٩ .

٢٢) عباس كاظم الدعمي ، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠١٠ .

٢٣) عبد الرزاق ناجي الواقدي ، دور صندوق النقد الدولي في دعم الإصلاح النقدي والاقتصادي (دراسة تحليلية نقدية) ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١٨ .

٢٤) عادل المهدي ، التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق ، الدار المصرية اللبنانية، د.ت.

٢٥) عمر خلف فزع ، دور السياسة المالية في تفعيل القطاع الخاص ، مجلة الدراسات الاقتصادية تصدر في بيت الحكمة ، العدد ٣٩ ، بغداد ، كانون الأول ٢٠١٨ .

٢٦) محمد صادق الهاشمي ، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير (تداعياته ونتائجه) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٢٧) فريال مشرق عيدان ، الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٥٦ ، بغداد ، ٢٠١٦ .

٢٨) احمد عمر الراوي ، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد العام ٢٠١٤ ، دار الدكتور للعلوم ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ٢٠١٩ .

٢٩) فالح الزبيدي ونسرين شرفاني ، الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي (الاثار والبدائل الأخرى)، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٢١ .

٣٠) وزارة المالية ، استراتيجية الموازنة العامة للمدى المتوسط (٢٠١٨ – ٢٠٢٢).

٣١) وزارة التخطيط العراقية – قسم الإحصاء ، قروض البنك الدولي في المناطق المحررة لعام ٢٠١٧ .

٣٢) البنك الدولي ، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، التقرير الاقتصادي السنوي (٢) ، ٢٠١٧ ، دائرة

الإحصاء والبحوث، البنك المركزي العراقي ، دار باليت للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٨ .

٣٣) جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ، الامر الديواني (٩١) لعام ٢٠١٨ .

٣٤) جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان، قرار مجلس الوزراء (٥٣) لعام ٢٠١٩ والصادر في ٣-٢-٢٠١٩ .

٣٥) مجموعة البنك الدولي ، التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية ، ٢٠٢١ – الارتقاء الى مستوى الحدث .

٣٦) بيتر ايجن ، تعريف بكتاب شبكة الفساد (كيف تقوم حركة عالمية بمحاربة الفساد) ،ترجمة لؤي المدهون، دار كاسيوس ، فرانكفورت ،٢٠٠٩ .

٣٧) جمهورية العراق ، هيأة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، دار الكتب والوثائق ، السنة الخامسة ، العدد السابع ، بغداد، ٢٠١٤ .

٣٨) رشيد باني الظالمي وغسان طارق ظاهر ، إشكالية العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية (العراق انموذجا)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (٥) ، العدد (١)، السماوة ، ٢٠١٥ .

المصادر الأجنبية

٣٩) Mohamed Bani Salamah, The World Bank and International Monetary Fund as Mechanisms of western Domination (Historical and Contemporary Analysis), The Arab Journal for Arts, Vol. ١٤, No. ٢, ٢٠١٧.

٤٠) Jim Saxton (R-NJ), Vice Chairman – Joint Economic Committee , United States Congress , May ٢٠٠٣ ,The Role of The IMF and World Bank in Reconstructing Iraq .

٤١) William Block, Christopher Foote and Simon Gray, The Current Economic Situation in Iraq, November ١٠, ٢٠٠٣ .

٤٢) Republic of Iraq Public Expenditure Review (Toward More Official efficient spending for better service delivery, A World Bank Study, World Bank Group, Washington , D. C., ٢٠١٤ .

٤٣) World Bank, World Development Report (A Better Investment climate for Every One), ٢٠٠٥ .

٤٤) The Unfulfilled Promise of oil and Growth : Poverty, Inclusion and Welfare in Iraq, ٢٠٠٧ – ٢٠١٢, World Bank Group, Washington, ٢٠١٤ .

٤٥) International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association , International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, Country

Partnership Strategy for the Republic of Iraq, for the Period FY١٣ – FY١٦, Report No. ٧٣٢٦٥ – IQ, November ١٣, ٢٠١٢ ,PP. i –ii .

٤٦) Hideki Matsunaga, The Reconstruction of Iraq after ٢٠٠٣ (Learning from its Successes and Failures.

٤٧) Republic of Iraq (Public Expenditure Review) – Toward more efficient spending for better service delivery , A World Bank Study, World Bank Group, Washington, D. C., ٢٠١٤.

٤٨) Remarks by World Bank Group President Jim Yong Kim at the Kuwait International Conference for the Reconstruction of Iraq, Kuwait, February ١٤, ٢٠١٨ .

٤٩) Economic Monitor, Seizing the Opportunity for Reforms and Managing Volatility (IRAQ), with a Special Focus towards Increased Economic Opportunities for Woman in IRAQ, World Bank Group, Spring ٢٠٢١.

٥٠) Hideki Matsunaya, The Reconstruction of Iraq after ٢٠٠٣ (Learning from its successes and Failures), World Bank Group, Washington, ٢٠١٩.